

الحمد لله

الجمهورية التونسية  
الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار : ع11د

تاريخ القرار: 5 سبتمبر 2012

## ق ر ا ر

بتاريخ 5 سبتمبر 2012، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات القرار ع11د في مادة التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين :  
المدعية: شركة ' في شخص ممثلها القانوني، الكائن مقرها بعمارة

### من جهة

المدعى عليها: شركة في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي

### من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع01د لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع46د لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع01د لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008.

وبعد الاطلاع على الأمر ع3026د لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة ع15د المؤرخ في 14 افريل 2011 والمتعلق بالمبادئ التوجيهية المنظمة لعروض خدمات الاتصالات بالتفصيل.

وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة بتاريخ 31 أوت 2012 والمتضمن طلبها اتخاذ تدابير وقائية تقضي بإلزام المدعى عليها بإيقاف ترويج العرض

التجاري « 100% bonus sur recharge » الخاص بمشتركي وسحبه من السوق مع جميع اللوائح الاشهارية المتعلقة به في صورة ثبوت ممارسة البيع بالخسارة أو القضاء بالحط من تسعيرة إنهاء المكاملة بما يتماشى والكلفة الحقيقية في صورة عدم ثبوت ذلك.

### من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله.

### من حيث الأصل :

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مظروفات الملف أن كانت قد تقدّمت بتاريخ 31 أوت 2012 بعريضة دعوى إلى الهيئة الوطنية للاتصالات ضد ، سجلت بدفاترها تحت ع43دد وتضمنت تظلمها من العرض التجاري « 100% bonus sur recharge » الذي أقدمت المدعى عليها على ترويجه لفائدة مشتركيها في خطوط الهاتف القار وطلبت بناء على ذلك تدخل الهيئة قصد الحكم وفق ما تقتضيه النصوص التشريعية والترتيبية في خصوص العرض المذكور والقضاء بمفعول رجعي بعدم وجاهته من الناحية الواقعية.

و حيث وإعمالا منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولّت تقديم المطلب موضوع النظر الآن ضمنته تظلمها من تعمد استغلال مركزها في السوق كمشغل وحيد ينفرد بتوفير خدمة الهاتف القار لتسويق عرض ترويجي تحت اسم « 100% bonus sur recharge » يمكن مشتركها في هذه الخدمة من مضاعفة أرصدتهم لكل عمليات الشحن التي تساوي أو تفوق 5 دینارات إلى حدود مبلغ 30 دینار كسقف للشحن شهريا، مؤكدة عدم تغطية التعريفية النهائية للمكالمات المجرة بواسطة شبكة الهاتف القار بعد مضاعفة أرصدة الشحن للكلفة الحقيقية وهو ما اعتبرته العارضة بيعا بالخسارة وإفراطا من جانب خصيمتها في استغلال مركز الهيمنة الذي تحتله في سوق الهاتف القار ألحق بها ضررا فادحا في ظل عدم تمكنها من مجاراته وتوفير عرض مماثل له.

كما تمسكت العارضة بعدم تطابق العرض موضوع النزاع للنصوص التشريعية و الترتيبية المنظمة لميدان الاتصالات وفوضت النظر للهيئة للوقوف على جدية مواقف الضد في عروضها ودفعاتها المتعلقة بأسعار الجملة لسوق الهاتف القار و الممارسات المنافية للمنافسة النزيهة التي تقدم عليها خصيمتها لمنعها من دخول سوق الهاتف القار و انتهت إلى طلب تدخل الهيئة قصد اتخاذ تدابير استعجالية تقضي بإلزام المدعى عليها بإيقاف العرض التجاري موضوع الدعوى وسحبه من السوق مع جميع اللوائح الاشهارية المتعلقة به في صورة ثبوت ممارسة البيع

بالخسارة أو القضاء بالحط من تسعيرة إنهاء المكاملة بما يتماشى و الكلفة الحقيقية في صورة عدم ثبوت ذلك.

### **في الطلبات :**

حيث تروم العارضة استصدار قرار تحفظي استعجالي يقضي بإلزام بتوقيف ترويج العرض التجاري « 100% bonus sur recharge » الذي تولت تسويقه لفائدة مشتركيها في خدمة الهاتف القار و سحب جميع الوسائط الاشهارية المتعلقة به في صورة ثبوت ممارسة البيع بالخسارة أو القضاء بالحط من تسعيرة إنهاء المكاملة بما يتماشى والكلفة الحقيقية في صورة عدم ثبوت ذلك.

وحيث اتضح أن المدعى عليها قد تولت فعلا ، خلال الفترة الممتدة من 28 أوت إلى 2 سبتمبر 2012 ، تسويق العرض التجاري موضوع النزاع والذي يمكن حرفائها في خدمة الهاتف القار من مضاعفة أرصدهم عند عمليات الشحن التي تساوي أو تفوق 5 دینارات وذلك بسقف شهري بقيمة 30 دینارا.

وحيث أن البت في المطلب الراهن يقتضي الوقوف عند مسألتين جوهريتين تتعلق الأولى بالنظر في مدى احترام المدعى عليها للصيغ القانونية التي تنظم العروض التجارية لمشغلي الشبكات العمومية للاتصالات وتخص الثانية البت في مدى وجاهة طلبات العارضة وتلاؤمها مع ما تقتضيه مادة القضاء الاستعجالي كيفما تم التنصيص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات.

### **• في مدى احترام المدعى عليها للصيغ القانونية المنظمة للعروض التجارية :**

حيث يخضع تنظيم العروض التجارية لمشغلي الشبكات العمومية للاتصالات إلى أحكام الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ والى قرار الهيئة عدد 15-1 المؤرخ في 14 افريل 2011 والمتعلق بالمبادئ التوجيهية المنظمة لعروض خدمات الاتصالات بالتفصيل.

وحيث نص الفصل 3 (أ) من هذا الأمر على انه يتعين على مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات وقبل تسويق عروضهم التجارية توجيه نظير من وثيقة إشهار التعريفات إلى الهيئة خمسة عشر يوما على الأقل قبل تسويق أي خدمة جديدة يعتزم المشغل إسداؤها لحرفائه.

وحيث مكنت أحكام الفصل سابق الذكر الهيئة الوطنية للاتصالات من أن تفرض على مشغلي الشبكات إدخال تغييرات على تعريفات خدماتهم أو على شروط بيعها إذا اتضح أن هذه العروض لا تحترم قواعد المنافسة المشروعة .

وحيث يستشف مما سبق، أن ترويج العروض التجارية من قبل المشغلين يخضع وجوبا وقانونا إلى موافقة الهيئة التي تتكفل مصالحها المختصة بدراستها من مختلف جوانبها القانونية والفنية وخاصة التعريفية والتثبت من مدى احترامها للمبادئ المار ذكرها وتتولى الهيئة رفض كل عرض تجاري اتضح لها عدم مراعاته لتلك المبادئ والشروط.

وحيث ثبت بعد الإطلاع على المراسلات المتبادلة بين الهيئة الوطنية للاتصالات والمدعى عليها في خصوص العرض التجاري موضوع الدعوى، أن 'وتنفيذا للأمر عد3026دد المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ قد تقدمت إلى الهيئة بواسطة مراسلتها عدد 206 / DR / 2012 المؤرخة في 16 أوت 2012 بمطلب قصد السماح لها بتسويق العرض الترويجي « 100% bonus sur recharge » لفائدة مشتركيها في شبكة الهاتف القار وذلك خلال الفترة الممتدة من 28 أوت إلى 2 سبتمبر 2012 .

وحيث تولت دائرة المنافسة ومتابعة عروض التفصيل بالهيئة دراسة الجوانب الفنية والتعريفية لمشروع العرض التي تقدمت به المدعى عليها، وتمت المصادقة عليه بموجب مراسلة الهيئة عدد 875 المؤرخة في 27 أوت 2012 بعد أن تبين لها تطابق ذلك العرض مع النصوص القانونية والترتيبية المنظمة للعروض التجارية ومع المبادئ التوجيهية موضوع القرار عدد 15 المتعلق بخدمات الاتصالات بالتفصيل وثبت لديها خلوه من الممارسات التي من شأنها المساس بقواعد المنافسة النزيهة أو إدخال اختلال على التوازنات العامة لسوق الهاتف القار.

#### • في مدى تلاؤم طلبات العارضة مع مقتضيات مادة القضاء الاستعجالي :

حيث طلبت العارضة من الهيئة اتخاذ تدابير استعجالية تقضي بالتدخل الفوري لالزام المدعى عليها بإيقاف ترويج العرض التجاري « 100% bonus sur recharge » وسحب جميع الوسائط الاشهارية المتعلقة به في صورة ثبوت ممارسة البيع بالخسارة أو القضاء بالحط من تسعيرة إنهاء المكالمة بما يتماشى و الكلفة الحقيقية في صورة عدم ثبوت ذلك.

وحيث أن الوقوف على صحة مزاعم العارضة و الاستجابة إلى طلباتها يقتضي إجراء دراسة معمقة للعرض لمعرفة مدى تأثيره على السوق وعلى منافسي كما يتطلب القيام بالتحريات و التدقيقات الضرورية للتأكد من مدى توفر عنصر البيع بالخسارة

المدعى به في قضية الحال وهو أمر يخرج عن مناط القضاء الاستعجالي الذي يشترط توفر عنصرى الاستعجال وعدم المساس بالأصل.

وحيث وبصرف النظر عما سبق ذكره، فقد تبين للهيئة أثناء البتّ في المطلب الراهن أن مدة ترويج العرض التجاري موضوع النزاع قد انتهت بحلول يوم 2 سبتمبر 2012.

وحيث يقتضى اتخاذ التدابير الوقتية، كما سبق بيانه، توفر ركن الاستعجال الذي يهدف إلى رفع المضرة المدعى بها .

وحيث أن توقف ترويج العرض موضوع الخلاف من طرف شركة أثناء تعهد الهيئة بالمطلب الحالى لإنهاء مدته، يجعل من عنصر الاستعجال الذي يقتضى استصدار قرار حمائي فوري يرمى إلى درء الأضرار التي قد تنجم عن مواصلة تسويق العرض المذكور منتفياً في قضية الحال الأمر الذي يفقد المطلب وجاهته.

وحيث يتحصص من كل ما سبق الإلماع بذكره ، أنه علاوة على عدم وجاهة طلبات المدعية لعدم تلاؤمها مع مادة القضاء الإستعجالي، فإن ترويج العرض التجاري موضوع النزاع قد تم وفق الصيغ القانونية والتراتبى الجارى بها العمل وبناء على موافقة الهيئة الوطنية للاتصالات، وبالتالي فإن المطالبة بإيقاف ترويج ذلك العرض وسحبه من السوق يكون في غير طريقه واتجه رفض المطلب.

### **ولهذه الأسباب**

وعملاً بأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قرّرنا نحن كمال السعداوى، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

**كمال السعداوى**

